بدء تسويق الأقماح في اللاذقية

استثناء قيم المحصول من سقف السحوبات اليومية للمصرف وتسديد الثمن خلال ثلاثة أيام

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير فرع السورية للحبوب في اللاذقية ربيع مروة لـ«الوطن»، أن الفرع بدأ بتسويق أقماح موسم عام ٢٠٢٢ بتشكيل مركزين هما مركز مطحنة الساحل بالمنطقة الصناعية ومركز الشهيد عروة إبراهيم بمنطقة قبو العوامية للأقماح الدوكمة.

وأشار إلى أنه باعتبار هذا العام شهد زيادة في المساحات المزروعة من القمح فقد تم اتخاذ عدة قرارات لتسهيل تسويق المحصول من الفلاحين ومنها رفع سعر شراء الأقماح بتوجيه من سيد الوطن ليصبح ١٧٠٠ ليرة سورية مضافاً إليها مبلغ٣٠٠ ليرة مكافأة تسليم.

وذكر مدير فرع الحبوب أن الأسعار للدرجة الأولى ١.٧ مليون ليرة للطن الواحد من القمح، والدرجة الثانية ١.٦٨٣ مليون ل. س والدرجة الثالثة ١.٦٦٦ مليون ل.س، يضاف إليها ٣٠٠ ألف مكافأة تسليم معفاة من الاقتطاعات.

وأشار مروة إلى تسهيل مرور السيارات والآليات مهما كان نوعها المحملة بالأقماح والمتوجهة لمراكز الحبوب على الحواجز والطرقات وتأمين المحروقات اللازمة.

وتابع بالقول: إن صرف قيم الأقماح المسلمة للمؤسسة بعد ٧٢ ساعة كحد أقصى واستثناء هذه القيم من سقف السحوبات اليومية للمصرف الزراعي والمحددة بمبلغ ٥ ملايين ليرة سورية، واستثناء الفلاحين المسلمين للأقماح من براءة الذمة الخاصة بمديرية المالية، وتأمين وسائط النقل من مؤسسة الحبوب لنقل الأقماح من المزارعين إلى مراكز المؤسسة، وتسليم الأقماح بموجب صورة عن الهوية فقط وبقوائم صادرة عن مديرية الزراعة.

ولفت مروة إلى تشكيل لجان رقابية وإشراف من عدة جهات لمتابعة عمليات التسويق وتذليل الصعوبات التي قد تعترضها.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوض لـ«الوطن»، أن القرارات الأخيرة بخصوص تسويق المحصول من الفلاحين مباشرة أمر جيد وتشجع المزارع على الاستمرار بزراعة المحصول الإستراتيجي.

وذكر محفوض أن كمية المحصول المتوقع حصاده من القمح نحو ٧ آلاف طن من المناطق الأربع في المحافظة، معتبراً أن الإنتاج مقبول ولكنه ليس كما كان متوقعاً.

وأردف بالقول إن العوامل الجوية وخاصة انحباس الأمطار فترة الإزهار وموجات الصقيع الأخيرة، أثرت في كمية الإنتاج، ومكافحة حشرة السونة التي أصابت نحو ألف دونم في منطقة جبلة على سبيل المثال، مشيراً إلى أن هذا الموسم شهد زيادة بالمساحات المزروعة مقارنة بالموسم الماضي نتيجة إقبال المزارعين على زراعة القمح، إلا أن العوامل الجوية وبعض معوقات الإنتاج من مواعيد الرش بالمبيدات ومكافحة حشرة السونة وتأخر السماد وغيرها، عوامل أثرت في نسبة الإنتاج وكميته ونوعيته بشكل عام.

وأشار إلى أن الجمعيات الفلاحية تقوم بتسجيل أسماء الفلاحين الراغبين بتسويق محصولهم ويتم تجميع الكميات وإرسال سيارات السورية للحبوب إلى القرى لاستلامه، إضافة إلى منح أكياس الخيش بقيمة ٦ آلاف ليرة للكيس الجديد و٣ آلف ليرة للمستعمل، وتقريم ١٨ ألف ليرة في حال لم يتم إعادة الكيس للمؤسسة.

وأكد محفوض أن كل فلاح سيقبض ثمن محصول القمح مهما كان ثمنه خلال ٧٢ ساعة على الأكثر عبر المصرف الزراعي، مشيراً إلى أن توجيه الرئيس بشار الأسد برفع سعر كيلو القمح حفز الفلاحين بشكل كبير على الاستمرار بزراعة القمح.

وأردف بالقول: إن توفير مستلزمات الإنتاج وتوفير السماد والمبيدات بمواعيدها وأوقاتها المحددة يشجع على زراعة القمح بشكل أكبر خلال الفترات القادمة، وربما لن يبقى شبر من أي أرض زراعية لا يوجد فيها حضيات أو زيتون إلا ويتم زراعة القمح فيها لأهمية هذه الزراعة وما تعود به من النفع على الاقتصاد الوطني عموماً.

وكانت قد أقرت اللجنة الفرعية باللاذقية المعنية باستلام محصول القمح من الفلاحين، «شراء المادة من المزارعين الواردة أسماؤهم في قوائم مديرية الزراعة على البطاقة الشخصية، من دون شهادة منشأ ونقل الأقماح بواسطة آليات المؤسسة أو أي واسطة نقل أخرى وتأمين محروقاتها وتسهيل مرورها حتى تصل لمراكز الحبوب والعودة، لكل كمية تتجاوز ٣ أطنان، إضافة لأن تسديد قيمة الأقماح للفلاحين من المصرف الزراعي سيكون خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

وخلال اجتماعها برئاسة محافظ اللاذقية عامر هلال، «ألغت اللجنة الحاجة إلى براءات الذمة من مديرية المالية وغيرها والمطلوبة من المصرف الزراعي حتى يتم تسديد قيم الأقماح المسوقة للمؤسسة، مع توجيه مديرية التجارة الداخلية لمصادرة الأقماح المهربة وحصر المادة بمؤسسة الحبوب».

وأشارت اللجنة إلى الإجراءات المطلوبة لتسهيل عملية الشراء وتخفيف التكاليف عن المزارعين، بالتعاون مع فرع مؤسسة الحبوب لاستلام المادة وفحصها ودفع ثمنها من المصرف الزراعي.

مازال هناك صعوبات في استيراد المواد الأولية وهي مشكلة عالمية

الفيصل لـ«الوطن»: استقرار في سوق الدواء والأدوية الوطنية متوافرة ٩٠ بالمئة

محمد منار حميجو

أكد رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية الوطنية في سورية رشيد الفيصل أن هناك استقراراً حالياً في سوق الدواء وأن أكثر من ٩٠ بالمئة من الأدوية الوطنية متوافرة، معرباً عن أمله أن يبقى هذا الاستقرار وخصوصاً بعد مضي فترة فقد فيها العديد من الأدوية وهذا ما شكل اضطراباً في السوق في تلك الفترة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعاد الفيصل أسباب الاستقرار في سوق الأدوية إلى عدة عوامل منها تضافر جهود المعامل والاستقرار النسبي في أسعار الصرف وغيرها من العوامل الأخرى التي تضافرت مع بعضها ما أدت إلى توافر الأدوية التي أدت إلى هذا الاستقرار.

وأشار إلى أنه مازال هناك صعوبات في موضوع الاستيراد للمواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية سواء في ارتفاع تكاليف الشحن أم التأخر في وصول بعض المواد وغيرها من الصعوبات التي يواجهها المنتج، واصفاً عملية الاستيراد بالمعقدة كثيراً وهي مشكلة عالمية.

وفيما يتعلق بموضوع تصدير الأدوية الوطنية أوضح الفيصل أن التصدير يتم ضمن شروط وخصوصاً أن عملية التصدير تتم وفق معطيات شاملة، مشيراً إلى أن الطموح أكثر في هذا الموضوع.

> توفر الدواء الوطني سيطرد الدواء الأجنبي أوتوماتيكياً

ورأى الفيصل أن توافر الأدوية الوطنية بكل تأكيد سيقلل من الطلب على الأدوية الأجنبية باعتبار أن أسعار الأدوية الوطنية أرخص بكثير من الأجنبية، وبالتالي فإن المواطن بكل تأكيد سيتوجه إلى الدواء الوطني لتوفره وخصوصاً أن أسعار الأدوية الأجنبية أضعاف الدواء الوطني وبالتالي كلما توفر الدواء الوطني أدى إلى طرد الدواء الأجنبي أوتوماتيكياً على حد تعبيره.

وقال الفيصل: إن عدد المعامل المنتجة للأدوية في سورية كبير، موضحاً أنه يوجد حالياً ٧٤ معملاً منتجاً وهناك نحو ٣٠ معملاً قيد التجهيز بالتالي فإن عدد المعامل كبير.

وشهدت الفترة الماضية انقطاعات في بعض أنواع الأدوية وخصوصاً الصادات الحيوية نتيجة لعدة عوامل منها ارتفاع تكاليف أسعار المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية وصعوبات في تأمينها إضافة إلى ارتفاع في تكاليف الشحن.

وكانت وزارة الصحة رفعت في بداية العام الحالي أسعار بعض أصناف الأدوية وبالتحديد الصادات الحيوية وذلك يأتي استكمالاً لمتابعة توفر الأدوية في الأسواق المحلية وعطفاً على إعادة دراسة التكاليف التشغيلية لبعض الأدوية فقد تم تعديل الأسعار وفق البيان التي نشرته مديرية الشؤون الدوائية في ذلك الوقت.

وزير الزراعة لمزارعي طرطوس: أين محصولكم الإستراتيجي لندعمه؟

طرطوس- الوطن

طالب وزير الزراعة محمد حسان قطنا طرطوس وأسرتها الزراعية بدراسة وتحديد أحد محاصيل المحافظة المهمة ليكون محصولاً إستراتيجياً تنفيذاً لقرارات وتوصيات ملتقى تطوير القطاع الزراعي مشيراً إلى أن من بين محاصيل المحافظة التي يمكن أن تكون إستراتيجية تخطيطاً ودعماً الحمضيات أو التبغ أو الزيتون أو أي محصول آخر يحقق شروط المحصول الإستراتيجي ومنها الانتشار الواسع والإنتاج الكبير والمردود الجيد للفلاح والاقتصاد الوطني، إضافة لتأمين احتياجات المحافظة.

وشدد قطنا خلال لقائه كوادر مديرية زراعة طرطوس في مبنى المديرية أمس بحضور راتب إبراهيم عضو المكتب التنفيذي للقطاع الزراعي على ضرورة العمل الميداني من العاملين في المديرية والوجود مع الفلاحين ورصد مشكلاتهم من الفنيين وحلها فوراً،بعيداً عن الروتين والمراسلات الورقية، كما وجههم بالاعتماد على طريقة العمل في مدارس المزارعين وابتكار إجراءات وأساليب جديدة من شأنها تطوير الزراعة في هذه المحافظة ومن ثم زيادة الإنتاج.

وفيما يتعلق بالمواقع الحراجية والغابات والحرائق وأسبابها والقائمين بها أكد الوزير ضرورة محاسبة المخالفين وكل من يتواطأ معهم أو يتستر عليهم أو يساعدهم على نقل الأشجار المقطوعة، متوعداً بصرفهم من الخدمة في حال ثبوت ذلك، كما طالب بالتقيد بتعليمات وخطة إدارة الحرائق، وتنظيم الحراج وتشجيع السياحة البيئية والاستثمار فيها، ومراقبة عمل معاصر الزيتون والتخلص من مخلفاتها أصولاً.

وأوضح قطنا أن الوزارة ستعيد النظر في برنامج الاعتمادية المتعلق بالحمضيات بهدف تطويره وتوسيعه ليشمل كل البساتين ودعم مزارعيها وتعميمه على التفاحيات، كما تطرق إلى موضوع الثروة الحيوانية والأعلاف والبيوت المحمية والقرى التصديرية والأماكن المثالية لتكون بيئة مستقرة في المحافظة إنتاجياً.

واستمع الوزير إلى مداخلات وتساؤلات الحضور وأجاب عنها.

وكان قطنا قام أمس وقبل الاجتماع بجولة ميدانية في المحافظة شملت حقول القمح ومراكز الاستلام وحقول الحمضيات والزيتون وعدداً من منشآت الدواجن.

كناج: اقتراح معالجة الاعتراض بحضور المدرس والطالب أمام لجنة خاصة

اتحاد طلبة طرطوس: آلية معالجة طلبات الاعتراض تخلق حالات من الابتزاز والفساد

هيثم يحيى محمد

يعيش الكثير من طلبة الجامعات السورية حالة من الاستياء والشكوى المستمرة من النتائج الامتحانية وبالأخص من عدم استفادتهم في معظم الأوقات من الاعتراضات التي يتقدمون بها لكلياتهم بحق هذه النتيجة أو تلك أو هذا الأستاذ مدرّس المادة أو ذاك ويترافق ذلك مع كلام هنا وهناك عن حالات من الخلل والفساد والابتزاز ضمن جامعاتنا والسؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم: ما السبب في ذلك وما السبيل لمعالجته ومعالجة تداعياته السلبية على سمعة العملية التعليمية في جامعاتنا؟

رئيس فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية بطرطوس همام كناج يقر بهذه الحالة ويؤكد أن الاتحاد تابعها وما زال من أجل معالجة الأسباب ويضيف:حتى العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ كانت جامعتا طرطوس وتشرين تطبقان آلية جيدة لدراسة الاعتراضات الامتحانية تختلف عن باقي الجامعات التي طبقت قرارات وزارة التعليم العالي بهذا الشأن.. حيث تم في مجلس جامعة تشرين إصدار قرار وأقر تطبيقه في جامعة طرطوس بعد افتتاحها ونص على تشكيل لجنة الاعتراضات من (النائب الإداري في الكلية رئيساً- وعضوية رئيس القسم المعني- ممثل الاتحاد- رئيس شعبة الامتحانات) ويحضر الاعتراضات مدرس المقرر والطالب المعترض وتعتبر القاعة التي تجري فيها عملية الاعتراض الامتحاني كقاعة امتحانية.. ويحاسب الطالب في حال تجاوزه الأصول ضمنها وتتم إعادة تدقيق الورقة الامتحانية بالاعتماد على سلم التصحيح وفي حال وجود أي علامة مستحقة للطالب تتم إضافتها ويتم اتخاذ القرارات اللازمة في المجالس الجامعية لتثبيت العلامة الجديدة وحتى العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ بلغ على سبيل المثال عدد المستفيدين من الاعتراضات الامتحانية في إحدى الدورتين الامتحانيتين لإحدى الكليات في جامعة طرطوس (٤٠ مستفيداً).

ويتابع: لكن صدر عن مجلس التعليم العالي قرار يلزم جامعتي تشرين وطرطوس بإلغاء هذه الآلية والعودة إلى آلية وزارة التعليم العالي والتي تلغي حضور المدرس والطالب إلى لجنة الاعتراضات. كما تمنع دخول سلم التصحيح ويقتصر الاعتراض الامتحاني على جمع الدرجات فقط. وتصحيح الفقرة غير المصححة وهي عبارة مبهمة فتحت باب التأويل حول معناها من دون وجود توضيح لها. وبمجرد تطبيق هذه الآلية انخفض بشكل حاد عدد المستفيدين من الطلاب، كما لاحظنا عدم تقيد العديد من المدرسين بتسليم سلم التصحيح أو تسليمه من دون تفصيل توزيع الدرجات.

ويؤكد كناج أن كل ما سبق أفقد الطلاب الثقة بأهمية تقديم الاعتراض الامتحاني وجدواه، وأفسح المجال لانتشار كلام في أوساط الطلاب حول وجود حالات فساد وابتزاز بجميع أنواعه من قبل مدرسي المقررات وهذا الأمر لا يمكن نفيه في ظل انخفاض أعداد المستفيدين من الاعتراضات الامتحانية بعد إلغاء الآلية القديمة المعتمدة. مضيفاً: إن آلية السير الامتحاني المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإدارات الجامعية للتأكد من وجود خلل في عملية التصحيح لم تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة عموماً والدليل عدم وجود أي حالات تستوجب المعالجة في أغلب الأحيان وفي معظم الجامعات (باستثناء جامعة البعث) لكون من يقوم بعملية سحب الأوراق وتدقيقها هم مدرسون للمدرس المعني خاصة في كلية لا يتجاوز تعداد أعضاء الهيئة التدريسية فيها عدد أصابع اليد.

وعن مقترحاتهم كاتحاد طلبة لمعالجة هذا الواقع قال كناج: لدينا العديد من المقترحات أبرزها دعوة مدرس المقرر والطالب لحضور الاعتراض الامتحاني ومنح الطالب درجاته المستحقة وفق السلم وبحضور أعضاء اللجنة، وإلزام المدرسين بوضع سلم امتحاني واضح ومفصل يمكن الاستناد إليه في عملية الاعتراض، وأن يحضر ممثل الاتحاد الاعتراضات الامتحانية على نتائج العملي نظراً لما يرد من شكاوى حول وقوع ظلم فيها وعدم الجدية في دراستها، وتشكيل لجان سير مركزية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقوم بعملية سحب الأوراق وإرسالها مع سلم التصحيح إلى جامعة أخرى للتدقيق، وضرورة تمثيل الاتحاد في لجان السير بحضورهم كأعضاء مراقبين لعملية السحب وعملية التدقيق.

ويختم رئيس فرع طلبة طرطوس بالقول: إن معالجة مشكلة الاعتراض الامتحاني بهذه الآلية أو بأي آلية أخرى تسهم في الحد من حالات الفساد في التعليم العالي وتحد من الكلام المتناقل المسيء لمنظومته في سورية كما أنها عامل مهم في بناء علاقة الثقة المتبادلة بين الطالب ومنظمتنا (الاتحاد الوطني لطلبة سورية) بما يحقق الدور الأساسي للمنظمة في تمثيل الطلبة في التعليم الجامعي خير تمثيل.

اطلبوا «الرز» ولو كان في صالات أخرى

مدير السورية للتجارة لـ«الوطن»: تدخلنا لإنقاذ مربي الدواجن

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون كثر بحماة ومناطقها لـ«الوطن» أنهم لم يستلموا حتى اليوم مخصصاتهم من الرز، ويخشون انتهاء دورة التوزيع الحالية قبل حصولهم على رزهم. وأوضحوا أنهم استلموا مخصصاتهم من السكر، وقد راجعوا الصالات بمناطقهم ليسألوا عن السبب، فقيل لهم «رز ما في»!.

وبين آخرون أنهم غيروا توطين بطاقاتهم من صالة لأخرى، سمعوا أن الرز متوافر فيها، ولكنهم لم يستفيدوا شيئاً. وأشاروا إلى أنهم يشترون الرز حالياً من الأسواق بسعر مابين ٣- ٤ آلاف ليرة للكيلو، حسب النوعية.

ورداً على أسئلة لـ«الوطن» حول واقع توزيع المواد المقننة المدعومة، والتأخر، بتوزيع الرز وتخوف المواطنين من ضياع مخصصاتهم في هذه الدورة التوزيعية، بيّن مدير فرع السورية للتجارة بحماة حيدر اليوسف، أنه منذ تاريخ ٦- ٣ وحتى ٢٨- ٥ وزعت صالات المؤسسة ومراكزها بحماة ومناطقها وأريافها ٣٥١١ طناً من السكر وبنسبة توزيع ٩٠ بالمئة، و١٠٩٣ طناً من الرز، وبنسبة توزيع ٤٦ بالمئة.

وبلغ عدد البطاقات المقطوعة والمستفيدة من السكر ٣٤٩ ألف بطاقة، والبطاقات المقطوعة والمستفيدة من الرز ١٧٦ ألف بطاقة. ولفت إلى أن المؤسسة تعمل عبر الجهات الحكومية لتأمين كميات كبيرة من الرز، لاستكمال هذه الدورة من التوزيع. وأشار إلى أن كل مواطن سيحصل على مخصصاته ولن يضيع على أحد شيء.

وذكّر أن إجمالي مبيعات المواد المقننة، ومواد التدخل الإيجابي وصلت إلى نحو ٤ مليارات و٣٧٣ مليوناً و٣٢٦ ألف ليرة.

وقال اليوسف: وحالياً يتدخل فرع المؤسسة بحماة لمصلحة مربي الفروج وإنقاذهم من الخسائر الفادحة، نتيجة الأسعار المتدنية، حيث يشتري من أرض المدجنة كميات كبيرة من الفروج لتخزين نحو ٤٠٠ طن، لطرحها للمواطنين بأسعار مناسبة ومنافسة للسوق عندما ترتفع كما هو متوقع، وبذلك يكون تدخل المؤسسة الإيجابي لمصلحة المربين والمنتجين للفروج والمواطن أيضاً.

كما يستعد فرع المؤسسة للتدخل بموسم البطاطا، حيث تم تجهيز ٦ غرف بوحدة التبريد بسعة ٢٤٠٠ طن لتخزينها وطرحها بأوقات الفقد لمصلحة المواطن.